سموه لم يبخل علينا بتوجيهاته

الرويعي: زيارة «مكتب المجلس» للأمير بمثابة لقاء الأب بأبنائه .. وجددنا التأكيد على السمع والطاعة

- لدينا ثقة بصاحب السمو في كل الأمور التي يراها لأمن وسلامة وتماسك وبقاء الوحدة الوطنية
- كان هناك تأكيد من صاحب السمو بأنه هو الراعي للدستور لتمكين السلطتين من أداء واجباتهما

جانب من اجتماع مكتب المجلس أمس عقب لقاء صاحب السمو

- سموه أكد أهمية رص الصفوف وتحصين الجبهه الداخلية ضد كل ما يهددها من الخارج
- الأمير حريص على محاسبة من يقصر وفق أسس دستورية واستنادًا على تحقيق مصلحة البلد

- اختلافاتنا البرلمانية لا يجب أن تكون إلا لمصلحة البلد وهو عهد اتخذناه وسنعمل من أجله
- مكتب المجلس يؤكد أهمية التزام اللجان بجدول الأعمال والمحال لها من المجلس

قال أمين سر مجلس الأمة د.عودة الرويعي إن مكتب المجلس تشرف أمس بزيارته سمو الأمير وسمو ولي العهد، واصفا اللقاء بأنه بمثابة لقاء الأب بأبنائه.

وأوضح في تصريح بالمركز الإعلامي في مجلس الأمة أن «الرجل الحكيم صاحب السمو لم يبخل علينا بنصائحه وتوجيهاته التي نتلقاها بالسمع والطاعة إيمانا وثقة في كل الأمور التي يراها لأمن وسلامة وتماسك وبقاء الوحدة واللحمة الوطنية».

وبين أن «لقاء أعضاء مكتب المجلس مع سموه كان لقاءً إيجابيًا ومميزًا وكانت فيه ضمانات من صاحب السمو بأنه هو الراعي للدستور والضمانات الدستورية لوضع كل الحلول التي من شأنها تمكين السلطتين التشريعية والتنفيذية من اداء واجباتهما واعمالهما على أكمل وجه»، مؤكدًا أهمية «رص الصفوف وتحصين الجبهة الداخلية ضد كل ما يهددها من الخارج».

وأكد الرويعي حرص سموه على محاسبة من يقصر وفق أسس برلمانية ودستورية واستنادًا على ركن أساسي يقوم على تحقيق مصلحة البلد.

وبين أن «هذا الأمر لمسناه كذلك من سمو ولي العهد الذي أكد على هذه التوجيهات»، لافتًا إلى «أن أعضاء مكتب المجلس أعربوا لسموه عن بالغ تمنياتهم له بالسلامة وموفور الصحة».

وقال الرويعي إن «الاجتماع مع أركان الدولة العليا وكذلك العمل مع رئيس الحكومة المكلف تأتي في ظروف استثنائية داخليًا وخارجيًا لتؤكد ما جُبلنا عليه في السابق من التفافنا حول قيادتنا السياسية».

وأضاف أن «اختلافاتنا البرلمانية لا يجب أن تكون إلا لمصلحة البلد وهو عهد اتخذناه وسنعمل من أجله طالما كنا في هذا الموضع»، مبينًا أن ذلك رأي كل الزملاء النواب الذين حضروا اللقاءين اللذين تشرفنا بهما مع سمو الأمير وسمو ولي العهد.

من جانب آخر عقد مكتب المجلس اجتماعه أمس برئاسة رئيس مجلس الأمة مرزوق علي الغانم وحضور أعضاء المكتب.

وقال أمين سر مجلس الأمة د.عودة الرويعي في تصريح بالمركز الإعلامي في مجلس الأمة إن اجتماع مكتب المجلس اليوم أكد أهمية التزام اللجان بجدول الأعمال وما هو محال لها من المجلس.

وأضاف «تم مناقشة الاقتراحات التي من شأنها أن تسبب ضغطا على اللجان، وهناك رأي بضرورة فترة الاقتراحات قبل ورودها إلى اللجان المختصة خصوصًا اللجنة التشريعية واللجان الأخرى بالتنسيق مع مكتب الإعداد البرلماني».

وبين الرويعي أن «النقاش تطرق إلى الكثير من القضايا التي قد تكون محل خلاف مثل المدرجة على جدول أعمال الجلسات المقبلة، ورغبة بعض اللجان أخذ آراء المختصين في بعض القضايا والاقتراحات للاستئناس بمختلف الآراء حتى يتمكن النواب من اتخاذ ما يرونه مناسبًا».

وأكد أن مكتب المجلس ليس لديه تمييز بين الأسئلة البرلمانية المقدمة من جميع النواب وأن تناولها يكون وفق اللائحة والدستور».

هنأ نظيره في إمارة موناكو بالعيد الوطني

الغانم يتوجه إلى إسطنبول اليوم للمشاركة في اجتماعات البرلمانات الآسيوية

مرزوق الغانم

يتوجه رئيس الشعبة البرلمانية رئيس مجلس الأمة مرزوق علي الغانم على رأس وفد برلماني اليوم الاثنين إلى «إسطنبول» وذلك للمشاركة في اجتماع المجلس التنفيذي الثاني للجمعية البرلمانية الآسيوية خلال الفترة من 21 الى 23 نوفمبر الجاري.

ومن المقرر ان يلقي الغانم كلمة خلال النقاش العام في المؤتمر والذي يدور حول موضوع « استدامة السلام والتنمية في آسيا ».

ويضم الوفد البرلماني المرافق للغانم كلا من وكيل الشعبة البرلمانية النائب راكان النصف وأمين سر الشعبة الدكتور عودة الرويعي وأمين صندوق الشعبة الدكتور وليد الطبطبائي وعضو اللجنة التنفيذية الدكتور خليل ابل إضافة الى النائب الحميدي السبيعي.

من جانب آخر الغانم بعث الغانم برقية تهنئة إلى رئيس المجلس الوطني في إمارة موناكو كريستوف شتاينر بمناسبة العيد الوطني لبلاده.

كما بعث الغانم ببرقيتي تهنئة الى وكيل الحرس الوطني الفريق ركن هاشم عبدالرزاق الرقاعي بمناسبة منحه «وسام جوقة الشرف» وإلى المقدم أنور نابي الرشيدي بمناسبة منحه «وسام شرف» من قبل الجمهورية الفرنسية الصديقة وذلك تقديرا لجهودهما في مجال التعاون العسكري بين الكويت وفرنسا.

أكد رفضه استغلال الوزارة للتفويض التشريعي لإلغاء أو إضافة مواد للقانون

العدساني يطالب بإلغاء قرار «حجز المركبات» ويهدد باستجواب وزير الداخلية

رياض العدساني

أعلن النائب رياض العدساني رفضه إعادة وزارة الداخلية العمل بقرار حجز المركبات في حال عدم ربط حزام الأمان أو استخدام الهاتف أثناء القيادة، ملوحًا باستجواب وزير الداخلية ما لم يتراجع عن القرار.

وقال العدساني في تصريح للصحفيين في المركز الإعلامي بمجلس الأمة إن التفويض التشريعي في المادة ٢٠٧ من القانون ٦٧ لسنة ١٩٧٦ بشأن عقوبات المرور لا يكون مطلقا وإنما ينتهي مع إصدار اللائحة التنفيذية للقانون ويزول بأثر قانوني.

وأكد العدساني رفضه أن تستغل وزارة الداخلية التفويض التشريعي لإلغاء أو إضافة مواد للقانون لأن السلطة التشريعية هي مجلس الأمة، وأنه لا جريمة ولا عقوبة إلا بقانون.

وأشار العدساني إلى وجود شبهة أيضا في الأمور في وزارة الداخلية فضلا عن المخالفات والملاحظات الواردة من الجهات الرقابية وأضاف" أكن كل احترام لوزير الداخلية ولكن أقول له اربط حزامك".

وشدد على أنه لن يكتفي عند هذا الحد، مشيرًا إلى أن مجلس الأمة لم يحصن رئيس الوزراء ولا أي وزير وقال"إذا عاد الوزير الجراح للوزارة فمن الناحية الدستورية ساعطيه مهلة أيام، وإذا لم يتراجع عن القرار فلن أتراجع عن استجوابه".

وبين أنه نشر في الصحف أن وزارة الداخلية أوقفت القرار، وإذا كانت الوزارة لم تعلن ذلك صراحة فكان الأصل أن تنفي هذا الخبر، أما إذا سحب القرار كما نشر في الإعلام ثم تم إلغاؤه فهذا يؤكد أن هناك تذبذبًا في القرارات وتراجعًا.

وأكد أن الجميع مع تطبيق القانون وسلامة الطريق والحد من الحوادث المرورية، على أن يتم تطبيق القانون بصيغة حضارية تتوافق الدستور ونص القانون، وبناء على التدرج أو فرض الغرامات المالية أو المحاكمات.

وتساءل: لماذا لم تجر الوزارة استفتاء عن طريق لجنة استطلاع؟ وقال "إنا كنتم حريصين على الأمور الإدارية والمرورية فإن إدارة المرور التابعة لوزارة الداخلية ما زالت منذ ٢٠٠٩ الأكثر شواغر وفيها مناصب بالوكالة، والأصل أن تصلح الوزارة نفسها أولا.

وذكر أنه وجه سؤالا برلمانيًا لوزير الداخلية ويعرف الجواب عنه مسبقا، ولكن لزيادة التأكيد فإنه سأل عن النص القانوني الذي يجيز استحواذ تاجر وشركة خاصة على ٣ مدارس لتعليم القيادة وسحب السيارات، وما السند القانوني لقيام هذه الشركة الخاصة عن طريق التعاقد مع الوزارة بسحب السيارات وحجزها، وهل يذهب المدخول لوزارة الداخلية أم للشركة الخاصة؟

طالبوا بعدم التهاون في معايير الإفراج عن الشحنات الغذائية والكشف عليها بأجهزة حديثة

نواب يطالبون بتحقيق الأمن الغذائي ويؤكدون : صحة المواطنين خط أحمر

وليد الطبطبائي

جمعان الحربش

محمد الحويلة

طالب عدد من نواب مجلس الأمة بتحقيق الأمن الغذائي، مؤكدين على أن صحة المواطنين خط أحمر لجهة بعدم التهاون في معايير الإفراج عن الشحنات الغذائية والكشف عليها بأجهزة حديثة

وشدد النائب د. محمد الحويلة على أن صحة المواطنين خط أحمر ولا يجوز التهاون في دخول أي أغذية من أي دولة إلى السوق الكويتي من دون رقابة صارمة عليها وفق المعايير الدولية المعمول بها.

وقال د. الحويلة إنه لا يجوز بأي حال من الأحوال التساهل في معايير الغذاء الصحي، ومن ثم يجب منع دخول أي أغذية مصرية أو غير مصرية لا تنطبق عليها هذه المعايير.

وأضاف أن الفحص الظاهري غير كاف للإفراج عن الشحنات الغذائية القادمة من أي دولة بل يجب التأكد تماما من أن نسب متبقيات المبيدات الزراعية بالنسبة للمنتجات الزراعية أو الإشعاع بالنسبة للمنتجات الغذائية المعلبة والمصنعة في الحدود المسموح بها دوليا وهذا يستوجب الاستعانة بأجهزة متقدمة تنجز الفحص المخبري بأسرع ما يمكن بما لا يعرقل دخول السلع إلى البلاد ولا يتسبب في فسادها وإتلافها نتيجة الانتظار لفترات طويلة.

وطالب د. الحويلة بضرورة أن يكون لدينا مخزون استراتيجي كاف من مختلف السلع الغذائية حتى لا يتكرر ما حدث من شح لبعض الأغذية بخاصة أن المنطقة تمر بمرحلة شديدة التوتر تستوجب الاستعداد لأي طارئ قد يحدث، ولعل الغذاء أمر بالغ الحيوية لابد من توفير مخزونه الاستراتيجي بما يمنع حدوث أي أزمات واختلالات في الأسواق.

وأشار إلى أن وزير الصحة د. جمال الحربي ووزير التجارة والصناعة خالد الروضان قاما بجهود طيبة في أزمة البصل الأخيرة لكن الأمر بحاجة إلى مزيد من الشفافية وترك هيئة الغذاء تعمل بكل حرية ووضوح وفق معايير منضبطة حفاظا على صحة المستهلكين.

من جانبه دعا النائب د. جمعان الحربش الحكومة إلى سحب المنتجات الزراعية المصرية التي دخلت إلى الأسواق من دون التحقق من صلاحيتها وخلوها من الحد المسموح به من المبيدات.

وطالب مجلس الوزراء بالتحقيق في الطرف الحكومي المسؤول عن دخول هذه المنتجات بخاصة أن هناك ثلاث وزارات كل منها يلقي المسؤولية على الآخر.

وتساءل د. جمعان الحربش عما إذا كانت الهيئة العامة للغذاء والتغذية مستعدة وجاهزة لنقل كامل الرقابة إليها من البلدية بخاصة أن قرار مجلس الوزراء السابق حدد 2017/12/1 لنقل كامل الرقابة على الأغذية وعلى المسالخ إليها في الوقت الذي لم تتمكن إلى الآن من استكمال بنيتها وأجهزتها.

بدوره أعلن النائب د. وليد الطبطبائي عن تقديمه اقتراحا بقانون في شأن إضافة مواد جديدة إلى القانون رقم 94 لسنة 1983 بإنشاء الهيئة العامة لشؤون الزراعة والثروة السمكية. وجاءت مواد الاقتراح بقانون على النحو الآتي:

المادة الأولى: يستبدل بنص المادة رقم (5 مكررا 1) من القانون رقم (94) لسنة 1983 المشار إليه النص التالي:

تلتزم الهيئة بالتفتيش الدائم من خلال فريق المراقبة على ما يتم تخصيصه وتوزيعه من أراضي وحيازات زراعية وحظائر المواشي والمصائد البحرية والمناحل بشكل دوري تنفيذا لأحكام هذا القانون، ومن دون إذن مسبق، كما تلتزم الهيئة بسحب ما تم تخصيصه وتوزيعه مما سبق إذا ثبت لديها مخالفة حكم المادة السابقة، وعلى المخصص له تسليم ما تم تخصيصه -فورا- للهيئة خلال شهر من قرار الهيئة الصادر بسحب الترخيص، ولا يجوز الرجوع على الهيئة بأي تعويضات أيا كان مصدرها وسببها".

المادة الثانية: يضاف بند جديد برقم (16) إلى المادة رقم 2، ومادة جديدة برقم (5 مكررا) إلى القانون رقم 94 لسنة 1983 المشار إليه ونصوهم كالتالي:

"البند رقم (16) من المادة رقم 2 :(تحقيق الأمن الغذائي من احتياجات الدولة من جميع منتجات الأراضي والقسائم المختلفة)

المادة رقم 5 مكررا:

للهيئة تقدير احتياجات الدولة من جميع المنتجات المختلفة سواء -كانت نباتية، حيوانية، سمكية، مناحل- ومن ثم القيام بما يلي:

-عمل دراسة مستفيضة عن حاجة السوق لجميع المنتجات باختلاف أنواعها في مدة أقصاها 6 أشهر من تاريخ صدور هذا القانون.

-تحديد حجم المنتجات التي يتم إنتاجها بالكويت من مختلف الأراضي والقسائم المختلفة.

-توزيع حصص إجبارية على حائزي الأراضي والقسائم (الزراعية، الحيوانية، السمكية، مناحل) ليتم إنتاجها بشكل شهري حسب مساحة الحيازة.

-تشكيل فريق مراقبة ومتابعة لضمان سير العمل بالشكل المطلوب، على ان يتالف الفريق من عدة جهات حكومية تبينها المذكرة التنفيذية لهذا القانون.

المادة الثالثة: يلغى كل حكم يتعارض مع أحكام هذا القانون.

المادة الرابعة: على رئيس مجلس الوزراء والوزراء - كل فيما يخصه - تنفيذ أحكام هذا القانون ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية (كويت اليوم).

أما النائب ماجد المطيري فقد أعلن عن تقديمه اقتراحا برغبة بإنشاء شركة حكومية مساهمة تغطي الجوانب المعنية بالأمن الغذائي على أن تحدد الدولة مساحات الأراضي التي ستقام عليها.

وقال المطيري في تصريح للصحافيين في المركز الإعلامي بمجلس الأمة إن الشركة تغطي منتجات الألبان واللحوم الحمراء والدواجن والاستزراع السمكي ومحاصيل زراعية متنوعة ضمن مدينة زراعية متكاملة. وأضاف أن ما تشهده أسواق الخضار في الكويت هذه الأيام من ارتفاع لبعض المواد يعزز الشكوك في التصريحات الحكومية التي أكدت سلامة الأمن الغذائي، لافتا إلى أن أخطرها ما أشيع بشأن تلوث بعض المنتجات الزراعية المستوردة. وأعرب المطيري عن أسفه لأن المزارع التي خصصت للأمن الغذائي انحرفت عن أهدافها بعد أن أصبح أغلبها للترفيه، معتبرا أن هناك تقاعسا حكوميا في الرقابة على المزارع وتعكس نتائجه ما نشاهده الآن.

الدمخي يسأل العبد الله عن استعدادات الوزارات لمواجهة الظروف السياسية والأمنية الراهنة

عادل الدمخي

أعلن النائب د. عادل الدمخي عن توجيهه سؤالا برلمانيا إلى وزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء وزير الإعلام بالوكالة الشيخ محمد العبد الله، قال في مقدمته إن وزارات الدولة المعنية تتولى مسؤولية توفير الأمن لسكان دولة الكويت في الداخل ومواطنيها في الخارج وحيث إن المنطقة تمر حاليا بظروف سياسية وأمنية غير مستقرة ما يستدعي تكثيف الجهود والاستعدادات لمواجهة أي خطر محتمل.

وطالب تزويده وإفادته بالآتي:

هل اتخذت لجنة تضم الوزارات المعنية بتلك الظروف للتنسيق واتخاذ ما يلزم من خطوات وإجراءات؟

ما الاستعدادات التي أعدتها كل وزارة لمواجهة الظروف السياسية والأمنية الراهنة؟

ما الإجراءات المتخذة لتامين المنشآت الحيوية؟

ما الإجراءات المتخذة للتأكد من تامين سفارات دولة الكويت والقنصليات والمكاتب التابعة للدولة في جميع دول العالم؟

ما الإطار العام لخطة الطوارئ؟